

أنشطة رابطة عائطات قصور في ميدان القانون والعدالة والمساءلة



إعداد: شذى كيلو

الفترة المشمولة: من يناير/كانون الثاني 2023 حتى مايو/أيار 2025



نحـن مجموعة من عائــلات فقدت أحبتهــا تحت مطرقة التعذيــب، وضحايا الاختفاء القسري في سجون النظام بســوريا. استطعنا التعرف على أبنائنا في الصورالمسربة من معتقلات التعذيب والقتل والمسماة صور قيصر تواصلنا وعملنا معاً لشهور طويلة قبل أن نلتقي معاً في اجتماعنا التأسيسي الأول في شباط/فبراير 2018، في برلين لنؤسس رابطة عائلات قيصر. لنوحد صوتنا في المطالبــة بالحقيقة والعدالة وإعادة الاعتبار لــكل ضحايا التعذيب والاختفاء القسري في سوريا. وبعد تحرير سوريا من النظام البائد قمنا بترخيص الرابطة وتسجيلها رسمياً في دمشق.



قائمة المحتويات:

04	مقدمة
06	اـ الشكاوي الجنائية.
07	2ـ البلاغات الفردية إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري في الأمم المتحدة.
09	3. توثيق شهادات ثلاثين ناجيًا من الاعتقال.
11	4. جهود فريق التوثيق في الرابطة، دور محوري في دعم المساءلة القانونية.
13	5. اللقاءات القانونية مع نساء متأثرات بجريمة الاختفاء القسري.
13	6. أثر الاختفاء القسري على النساء. تقرير" ليس خيارنا، ولكننا محكومات بالأمل"
14	7. الندوتان على هامش إطلاق تقرير "ليس خيارنا، لكنّنا محكومات بالأمل"
15	8 ـ الندوتان القانونيتان اللتان عقدتهما الرابطة بعد سقوط النظام.
17	9 ـ تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأممية من خلال توقيع مذكرات تفاهم.
18	خاتمة



مقدمة:

يهدف هذا التقريرإلى توثيق ومراجعة الأنشطة والمهام القانونية التي اضطلعت بها رابطة عائلات قيصر خلال الفترة الممتدة من مطلع عام 2023 وحتى نهاية شهر مايو/أيار 2025، وهو تاريخ إعداد هذا التقرير. وهي أنشطة ومهام تمت في إطار سعي الرابطة لدعم عائلات الضحايا وتمكينهم من الوصول إلى العدالة، والمساهمة في تحقيق المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

كما يسـعى التقرير إلى إحاطة العائلات المنخرطة في الرابطة علماً بالجهود التي تبذل باسمهم على المستويات المختلفة، في سبيل ضمان الشـفافية، وتحفيز المشاركة الفاعلة، والاســتماع إلى آرائهم وتصوراتهم، بما يعزز من فعالية العمل القانوني ويوطّد الثقة بين الرابطة وأعضائها.

تأسســـت رابطة عائلات الضحايا في عام 2018 بمبادرة من عدد من العائـــلات التي توحّدها فاجعة فقدان أحد أحبائها نتيجة الاختفاء القسري على يد النظام الســـوري السابق، بعد أن تعرفوا على صور أحبائهم ضمن الصور المسرّبة المعروفة بـ "صور قيصر". وبالرغم من المأســـاة، أيقنت هذه العائلات أنها تتحمّل مســؤولية أخلاقية وإنســانية تجاه أحبائها، فقررت تحويل المعاناة إلى فعل منظّم يطالب بالحقيقة، ويكرّس مبدأ المطالبة بالعدالة، ويسعى إلى المساءلة والمحاسبة.

ومن هنا، نشأت الرابطة ككيان مستقل يمثّل صوت الضحايا وذويهم، ويضع نصب عينيه كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، والمساهمة في بناء ذاكرة جماعية تكون كفيلة بتحصين المجتمع من تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلاً. وقد انطلقت الرابطة في عملها القانوني مدفوعة بإيمان راسـخ بأن العدالة ممكنة، وبأن النضال القانوني والحقوقي يشـكّل ركيزة أساسـية في مواجهة الظلم وضمان عدم تكراره. محددة أهدافها بالنقاط التالية:

- تسليم رفات الضحايا واعادة الدفن بشـكل لائق يحترم الكرامة الانســانية ومشــاعر أهالي الضحايا ووفق شعائرهم الخاصة.
 - تأمين الدعم النفسي والمعنوي والقانوني لعائلات الضحايا ومساعدتهم على تجاوز آثار الجريمة.
 - ضمان حقوق الضحايا وعائلاتهم وتخليد ذكرى الضحايا بشكل لائق واعادة الكرامة لهم.
 - المساهمة في إطلاق سراح المعتقلين والمختفين قسرياً والمختطفين وكشف مصير المفقودين.
 - ضمان عدم الإفلات من العقاب وإنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية.
 - دعم مسار العدالة الانتقالية القائم على أسس الحقيقة والمحاسبة والإنصاف.(1)

سعيًا لتحقيق هذه الأهداف، وبالاعتماد على كافّة الوسائل والإمكانيات المتاحة، أولت الرابطة منذ تأسيسها اهتمامًا خاصًا بالمســـار القانوني كجزء محوري من عملها. وكما أشرنا سابقًا، يركّز هذا التقرير على أبرز الجهود المتعلّقة بالمحاسبة والعدالة التي بذلتها الرابطة منذ مطلع عام 2023 وحتى تاريخ إعداده.

https://www.caesarfamilies.org/ar/about-us موقع رابطة عائلات قيصر (1)



خــلال هذه الــفترة، واصلت الرابطة عملها في متابعة تقديــم البلاغات الفردية إلى الفريق العامــل المعني بحالات الاختفاء الــقسري في الأمم المتحدة. كما قامت بتقديم ثماني شــكاوى جنائيــة أمام مكتب النائب العام الاتحــادي في كارلسروه – ألمانيا، بحق عدد من كبار المسؤولين السوريين، على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتضمنت أنشـطة الرابطة أيضًا جهودًا فاعلة في بناء جســور التواصل بين عائلات الضحايــا والجهات الأممية المعنية، إلى جانب تنفيذ برامج للتوعية القانونية وإصدار تقارير تســلط الضوء على قضايا الضحايا، لا ســيما النســاء المتأثرات بالاختفاء القسرى. ويستعرض هذا التقرير أبرز هذه الجهود والأنشطة ضمن الفترة المذكورة.

هذا، وتجدرالإشــارة إلى أنّ الرابطة تقوم بمشــاركة جميع التوثيقات والبيانات التي تجمعها بشكل منتظم مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، بما يضمن إمكانية استخدامها ضمن مسارات تحقيق العدالة.

وفيما يلى استعراضًا لأهم أنشطة رابطة عائلات قيصر في ميدان القانون والعدالة والمساءلة:

- ا. الشكاوي الجنائية.
- 2. البلاغات الفردية إلى الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى في الأمم المتحدة.
 - 3. توثيق شهادات ثلاثين ناجيًا من الاعتقال.
 - 4. جهود فريق التوثيق في الرابطة، دور محوري في دعم المساءلة القانونية.
 - 5. اللقاءات القانونية مع نساء متأثرات بجريمة الاختفاء القسري.
 - 6. أثر الاختفاء القسرى على النساء. تقرير" ليس خيارنا، ولكننا محكومات بالأمل"
 - 7. الندوتان على هامش إطلاق تقرير "ليس خيارنا، لكنّنا محكومات بالأمل"
 - 8. الندوتان القانونيتان اللتان عقدتهما الرابطة بعد سقوط النظام.
- 9. تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأممية من خلال توقيع مذكرات تفاهم.





ا. الشكاوى الجنائية:

في 23 أيلول/ســبتمبر 2024، تم تسجيل أربع شــكاوى جنائية أمام المدعي العام الاتحادي لدى المحكمة الاتحادية العليا في كارلسروه — ألمانيا، على خلفية الجرائم المرتكبة بحق أربعة من شــهداء الاختفاء القسري في ســوريا والذين شوهدت صور جثامينهم ضمن صور قيصر. جاءت هذه الخطوة بناءً على رغبة أربعة من ذوي الضحايا — سيدتين ورجلين من أعضاء رابطة عائلات قيصر — في المضي قدمًا بمســار قانوني لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي تعرّض لها أحباؤهم داخل معتقلات النظام السوري السابق.

شملت الشكاوى اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنســانية، من بينها: الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، التسبب بأذى جسدي ونفسي جسيم، القتل العمد، الإبادة (Extermination). وقد تولّت الرابطة، بدعم ومساعدة من المركز الأوروبي لحقوق الإنســان والحقوق الدســتورية ECCHR، مسؤولية إعداد هذه الشــكاوى وتقديمها، في إطار التزامها بدعم الضحايا وتعزيز سبل العدالة والمساءلة.(2)

وفي أيار/مايو 2025، قدمت الرابطة أربع شـكاوى إضافية أمام الجهة القضائية ذاتها، تتناول الجرائم نفسها. وقد تم تقديم هذه المجموعة الجديدة من الشـكاوى باسـم الرابطة وبجهد أسـاسي منها، متضمنة شعارها الرسـمي، تأكيدًا على دورها المـؤسسي المتنامـي في بذل كافة الجهود للسـعي لملاحقة مرتكبي الجرائم الجسـيمة، ودعمًا لحـق الضحايا وذويهم في الوصول إلى العدالة.

على الرغم من أن الشكاوى الجنائية المقدمة حتى الآن لم تُفضِ إلى دعاوى قضائية منظورة أمام المحاكم، فقد تم اعتمادها كمصدر معلومات أساسي ضمن تحقيق هيكلي واسع النطاق فتحه الادعاء العام الألماني بشأن سوريا.

تُجري النيابة الفيدرالية في ألمانيا هذا النوع من التحقيقات، المعروفة بـ"التحقيقات الهيكلية"، في إطار تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي يمنح المحاكم الألمانية صلاحية ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الكبرى — مثل جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية — حتى وإن ارتُكبت خارج الأراضي الألمانية(أ). لذلك، تُعدّ الشكاوى الجنائية أداة بالغة الأهمية، إذ تُسلهم في بناء ملف متكامل من الأدلة والسياق الضروري، ما قد يُفضي لاحقًا إلى ملاحقة مسؤولين رفيعي المستوى، في حال إلقاء القبض عليهم، حتى وإن لم تُرفع بحقهم دعاوى فورية، ويُبرزهذا الواقع أهمية الاستمرار في توثيق الانتهاكات وتقديم الشكاوى، إذ تُسهم كل إفادة أو وثيقة في حفظ الذاكرة الجماعية، ودعم جهود المحاسبة، وتفادي الإفلات من العقاب على المدى البعيد.

⁽²⁾ مقال منشور في صحيفة لاتريبون دو ديمانش La tribune de dimanche للصحفية غارانس لوكين أربعة سوريين ضد طغيان النسيان La tribune

⁽³⁾ مقابلة معهد التحرير لسياسات الشرق الاوسط تاريخ 6ا/2/10/2020 مع باتريك كروكر من المركز الاوروبي لحقوق الانسان و الحقوق الدستورية بعض الأسئلة والأجوبة مع باتريك كروكر



2ـ البلاغات الفردية إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القســري في الأمم المتحدة:

في إطار سعيها الدؤوب لتحقيق العدالة والمساءلة، باشرت الرابطة، منذ تأسيسها، بتقديم بلاغات فردية إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والذي يُعد جزءًا من آلية الإجراءات الخاصة التابعة لـمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

يأتي هذا النشاط القانوني استنادًا إلى إفادات ومعلومات أقارب الضحايا، مع اتباع الرابطة أفضل الأصول والمعايير القانونية والأخلاقية في توثيق إفاداتهم وحفظها واســتخدامها، تركّزت هذه البلاغات بشكل أساسي على حالات لأشخاص تم التعرّف على صورهم ضمن "صور قيصر"، فوفقًا لـــلاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشــخاص من الاختفاء القسري (2006)، يُعرّف الاختفاء القسري بأنه:

"القبض على الأشــخاص أو احتجازهــم أو اختطافهم من قبل موظفي الدولة أو من يتصرفــون بإذنها أو دعمها، مع رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون." (4)

بناءً على هذا التعريف، فمجرد ظهور صورة تؤكد وفاة الشــخص لا يُنهي وصفه كمختفٍ قسرًا، ما لم تُحدَّد الجهة المسؤولة عن اختفائه، وظروف وفاته، ويُعترف رسميًا بمصيره.

في إطار دعمها المستمر لعائلات المختفين قسرًا، قامت الرابطة أيضًا بتقديم بلاغات فردية إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، لأشــخاص لم تظهر صورهم ضمن صور قيصر، لكن أُخفوا قسرًا في معتقلات النظام الســابق، وتسلّمت عائلاتهم لاحقًا شهادات وفاة رسمية دون تفسير أو توضيح لظروف الوفاة أو تسليم لجثمان الشهيد.

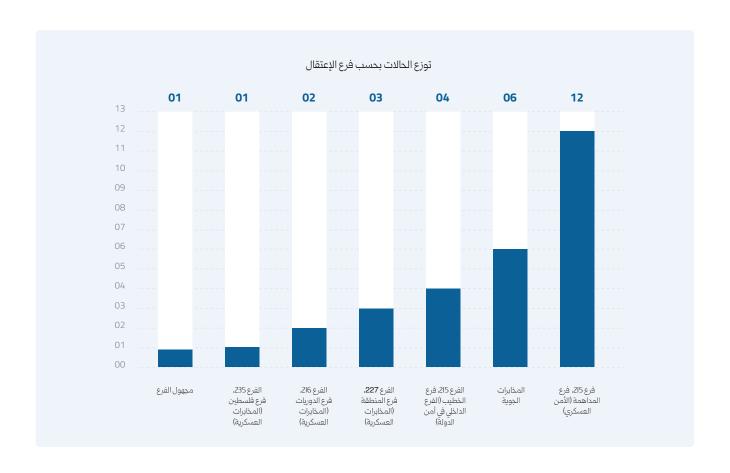
وفيمـــا يلي تفصيل للبلاغات الفردية المتعلقة بالاختفاء القسري المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي في الأمم المتحدة منذ مطلع 2023 حتى مطلع أذار 2025.



⁽⁴⁾ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري – الأمم المتحدة



أيضًا، تمكنت الرابطة، من خلال صور قيصر، من توثيق استشهاد الضحايا (عددهم 27 كما ذُكِرَ أعلاه) في فروع أمنية مختلفة على النحو التالي:





3. توثيق شهادات ثلاثين ناجيًا من الاعتقال:

في منتصف عام 2024، أطلقت رابطــة عائلات قيصر مبادرة ضمن إطار جهودها الهادفة إلى كشــف الحقيقة حول مصير الضحايا الذين تم توثيق وفاتهم ضمن "صور قيصر". وتركّزت هذه الحملة على التواصل مع ناجين من الاعتقال الذين تزامنت فترة احتجازهم مع الفترة التي احتُجز فيها ضحايا الرابطة، أي منذ بداية الثورة وحتى منتصف آب/أغســطس 2013، وبشكل خاص في الأفرع الأمنية التي ظهرت فيها وجوه الضحايا ضمن الصور المسربة.

جاءت هذه المبادرة في محاولة لرصد وتوثيق أية إفادات يمكن أن تتضمن إشارات أو معلومات مباشرة أو غير مباشرة عن الضحايا، أو عن ظروف احتجازهم، أو عن أقوال صدرت عنهم قبيل وفاتهم في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري السابق. وفي هذا السياق، تم توثيق شهادات ثلاثين ناجيًا من الاعتقال، جميعهم احتُّجزوا خلال الفترة الزمنية والمواقع الجغرافية ذات الصلة. وعلى الرغم من أن أيًا من هؤلاء الشهود لم يُبلغ عن تواصل مباشر مع الضحايا الموثقين ضمن صورقيص، فإن أهمية شهاداتهم تكمن في الطابع السياقي الذي قدمته، وفي قدرتها على دعم فهم أوسع للمنهجية المتبعة في عمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء.

حرصًــا على تعزيز القيمة القانونية والتوثيقية لهذه الإفادات، كلّفــت الرابطة خبيرًا مختصًا بإعداد تقرير تقييم فني — قانوني داخلي للرابطة للإفادة من الشهادات الموثقة، صدر تحت عنوان:

"تقييم مبدئي وتوصيات عملية لرابطة عائلات قيصر: مراجعة إفادات ناجين وناجيات من الاعتقال".

ركّز التقرير على تحليل المســاهمات المحتملة لإفادات الناجين والناجيات في دعم مســارات المساءلة الجنائية والمحاسبة القانونية، عبر قراءة معمّقة للإفادات من ثلاث زوايا تكاملية:

- السياقية: لفهم الظروف العامة للاعتقال من حيث الزمان والمكان وظروف الاحتجاز.
 - الموضوعية: لتحديد أنماط الانتهاكات المرتكبة والأساليب المتّبعة.
- **الشخصية**: لمحاولة ربط الإفادات بهوية الجهات الفاعلة ومسؤولياتها الوظيفية المحتملة.

كمــا تناول التقرير الثغرات التقنيــة والمنهجية في آليات التوثيق المعتمدة لدى الرابطــة، وعرض مجموعة من التوصيات العمليــة لتطوير هذه المنهجيات، مســتندًا إلى تحليل مضمون الإفادات ومدى قابليتها للتوظيف ضمن جهود المحاســبة الجارية. كما سعى التقرير إلى توجيه العمل المستقبلي للرابطة من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة المحورية، التي تُشكّل في جوهرها أساسًا لتقييم الأثر القانوني والإنساني لهذه الإفادات، ومن أبرزها:

- هل ينبغي للرابطة مواصلة توثيق إفادات الناجين والناجيات؟ وما القيمة المضافة لذلك على المســـتويين القانوني والإنساني؟
 - ما المهارات والتقنيات التخصصية التي يجب تطويرها ضمن فرق التوثيق لتعزيز الجودة والمصداقية؟
- كيف يمكن دمج هذه الشهادات ضمن آليات العدالة الدولية، وخاصة ضمن المسارات القائمة على الولاية القضائية
 العالمية، أو غيرها من آليات المحاسبة المحلية والدولية؟



وقد أتاح التقرير إجابات تفصيلية على هذه الأسئلة، مدعومة بملاحظات تحليلية وتوصيات استفادت منها الرابطة بالتأكيد في محاولتها المستمرة في تطوير أعمالها.

وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها رابطــة عائلات قيصر لدعم الناجين والناجيات من الاعتقال، تم تقديم بلاغات فردية نيابة عن عدد من هؤلاء الناجين إلى آليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ,

حيث قُدِّم عدد من البلاغات إلى الجهات التالية:

- المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
 - الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي.
 - المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.





4. جهود فريق التوثيق في الرابطة؛ دور محوري في دعم المساءلة القانونية

تجدر الإشارة إلى الدور الجوهري الذي يضطلع به فريق التوثيق في الرابطة، بوصفه الجهة المحورية المسؤولة عن توفير المعلومات الأولية المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتي تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه التحركات القانونية اللاحقة أمام الآليات القضائية والحقوقية.

عقب سقوط نظام الأسد، شهد عمل فريق التوثيق في رابطة عائلات قيصر توسعًا ملحوظًا، حيث لجأت أعداد كبيرة من العائلات إلى الرابطة في محاولة لكشف مصير أقربائهم المختفين أو المعتقلين، ممن كانوا ينتظرون عودتهم لأعوام، وهي العودة التي لم تتحقق للأسف الشّديد. كما لجأت إلى الرابطة عائلات أخرى كانت تقيم في مناطق خاضعة لسيطرة النظام، وكانت تخشى التوجّه إلى الرابطة قبل سقوطه بسبب المخاطر الأمنية.

خلال فترة زمنية لا تتجاوز 6 أشهر، استقبل فريق التوثيق في الرابطة 700 طلب من ذوي الضحايا، بهدف التحقق من وجود صور لأقربائهم ضمن قاعدة الصور المسرّبة، المعروفة بـ "صور قيصر". هذا بالإضافة إلى الوصول إلى 312 عائلة أخرى من خلال المصادر المفتوحة وجهود الرصد المجتمعي، حيث تم تقديم الدعم الكامل لها في التحقق من الصور وتوثيق الحالة لمن يرغب ذلك.

وقد تمت معالجة هذه الطلبات من قبل فريق التوثيق وفق منهجية دقيقة واحترافية تراعي كفاءة الأداء، وتحفظ كرامة الضحايا وعائلاتهم، مع تقليل الأثر النفسي الناتج عن التعامل مع هذا النوع من الأدلة البصرية الحساسة. حيث يكفي أن تقوم العائلة بإرسال صورة واضحة للمختفي قسرًا، ليتولى فريق التوثيق إجراءات المطابقة باستخدام أدوات تقنية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، بهدف إجراء مقارنة دقيقة مع قاعدة البيانات الضخمة التي تضم آلاف الصور المسرّبة.

ساهم هذا التطورالتقني في تسريع عملية المطابقة بشكل كبير، إلى جانب الحد من الصدمات النفسية التي قد تتعرض لها العائلات أثناء معاينة الصوريدويًا. وهو ما يتماشى مع توجهات الرابطة في التخفيف من الأثر النفسي المؤلم المرتبط بهذه التجربة. أسفرت هذه الجهود عن تعرف 93 عائلة على صور أقربائهم، في خطوة توثيقية مؤلمة لكنها ضرورية ضمن مسار كشف الحقيقة.

تجدر الإشارة إلى أن 70 عائلة من بين هؤلاء قررت الانضمام إلى رابطة عائلات قيصر، تعبيرًا عن رغبتها في توحيد الصوت والمطالبة الجماعية بحقوق الضحايا، والعمل المشترك من أجل تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم، ليرتفع بذلك عدد العائلات المنضوية ضمن الرابطة إلى 160 عائلة.

تفاعل مع العائلات مع جهود التوثيق بعد سقوط النظام عدد الطلبات الواردة العدد الحالى الانضمام إلى الرابطة التعرف على صور قيصر الوصول عبر المصادر المفتوحة 160 عائلة 70 عائلة 93 عائلة 312 عائلة 700 طلب العدد الكلي للعائلات ضمن الرابطة حتى الآن طلبات مباشرة من ذوي المختفين/ات قسرًا إلى فريق التوثيق من العائلات التي تعرفت على صور أحبائها، انضمت إلى الرابطة تم الوصول إليها عبر المصادر المفتوحة تعرفت على أحبائها ضمن صورقيصر



تجسد هذه الجهود التزام الرابطة الراسخ بمبادئ الحق في معرفة الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب، وتؤكد الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في دعم آليات العدالة الانتقالية والمساءلة الدولية، والمساهمة في بناء مسار قانوني يرتكز على الإنصاف والكرامة للضحايا وذويهم.

وتجدر الإشارة إلى أن فريق التوثيق في الرابطة يعمل وفق منهجية احترافية ومعايير عالية الدقة، ويخضع بشكل مستمر لبرامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تعزيز قدراته الفنية والقانونية. تشمل هذه التدريبات مجالات متنوعة، من بينها:

- منهجيات التوثيق المهنى لانتهاكات حقوق الإنسان
- القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والآليات الدولية ذات الصلة .
 - الإجراءات الخَّاصة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
 - إدارة وحماية البيانات الحساسة
 - البحث والتحليل عبرالمصادرالمفتوحة.

يُشرف على هذه التدريبات خبراء مختصون في كل مجال، لضمان التحديث المستمر للمهارات وتكامل المعرفة العملية مع الأطر القانونية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تُوفِّر الرابطة لأعضاء الفريق جلسات دعم نفسي، بهدف تعزيز الصحة النفسية والتعامل مع الضغوط المرتبطة بطبيعة العمل، خاصة لما يتطلبه من تعامل دائم مع شهادات صادمة وانتهاكات جسيمة.

تُعبّر هذه المقاربة الشاملة عن التزام الرابطة الراسخ بتطوير قدرات فريقها وبناء بيئة عمل صحية ومستدامة، بما ينعكس مباشرة على جودة ودقة التوثيق، ويعزز من موثوقيته كركيزة لأي عمل قانوني أو حقوقي لاحق.





5. اللقاءات القانونية مع نساء متأثرات بجريمة الاختفاء القسري

في إطار سعيها لتسليط الضوء على الآثار العميقة لجريمة الاختفاء القسري على النساء في سوريا، نظّمت رابطة عائلات قيصر خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر2023 سلسلة من اللقاءات القانونية التوعوية، استهدفت مجموعة من النساء المقيمات في شمال غرب سوريا، غالبيتهن زوجات لأشخاص مختفين قسرياً.

جاءت هذه اللقاءات اســتجابة لحاجة ملحّة لفهم التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجهها النساء المتأثرات، ومحاولة تزويدهن بالمعلومات القانونية ذات الصلة، والإجابة على أسئلتهن حول الإشكالات التي يعانين منها، وكذلك تلك التي تطال أطفالهن نتيجة غياب أزواجهن بسبب الاختفاء القسرى.

أدارت اللقاءات محامية سورية، تناولت في مداخلاتها الجوانب القانونية المرتبطة بجريمة الاختفاء القسري، وسبل التصدي لها ضمن الأطر القانونية المتاحة. كما ركّزت على الصعوبات العملية التي تواجهها النســاء في قضايا مثل الميراث، الوصاية، تسجيل الأطفال، والتنقل، وغيرها من الإشكالات التي تتفاقم في ظل غياب التشريعات الكافية لحماية حقوقهن.

6. أثر الاختفاء القسري على النساء. تقرير" ليس خيارنا، ولكننا محكومات بالأمل"

في إطار سعيها لتسليط الضوء على الآثار العميقة لجريمة الاختفاء القسري على النساء في سوريا، نظّمت رابطة عائلات قيصر خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر2023 سلسلة من اللقاءات القانونية التوعوية، استهدفت مجموعة من النساء المقيمات في شمال غرب سوريا، غالبيتهن زوجات لأشخاص مختفين قسرياً.

جاءت هذه اللقاءات استجابة لحاجة ملحّة لفهم التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجهها النساء المتأثرات، ومحاولة تزويدهن بالمعلومات القانونية ذات الصلة، والإجابة على أسئلتهن حول الإشكالات التي يعانين منها، وكذلك تلك التي تطال أطفالهن نتيجة غياب أزواجهن بسبب الاختفاء القسري.

أدارت اللقاءات محامية سورية، تناولت في مداخلاتها الجوانب القانونية المرتبطة بجريمة الاختفاء القسري، وسـبل التصدي لها ضمن الأطر القانونية المتاحـة. كما ركّزت على الصعوبات العملية التي تواجهها النساء في قضايا مثل الميراث، الوصاية، تسـجيل الأطفال، والتنقل، وغيرها من الإشكالات التي تتفاقم في ظل غياب التشريعات الكافية لحماية حقوقهن.



⁽⁵⁾ تقرير ليس خيارنا ، و لكننا محكومات بالأمل منشورًا على موقع رابطة عائلات قيصر ليس خيارنا



7. الندوتان على هامش إطلاق تقرير "ليس خيارنا، لكنّنا محكومات بالأمل"

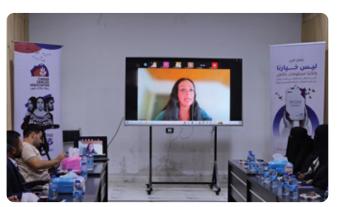
في إطار إطلاق التقرير التحليلي "ليس خيارنا، لكنّنا محكومات بالأمل"، نظّمت رابطة عائلات قيصر خلال شهر أيلول/سبتمبر 2024 نــدوتين قانونيتين توعويتين، الأولــى في مدينة الباب بتاريخ 6 أيلول، والثانية في مدينــة أعزاز بتاريخ 13 أيلول. ركزت الندوتان على تســليط الضوء على معاناة النساء المتأثرات بجريمة الاختفاء القسري، لا سيما من فقدن أزواجهن، وما ترتب على ذلك من آثار قانونية واجتماعية ونفسية على حياتهن اليومية وأطفالهن.

أُقيمت الندوتان في قاعتين حضرتهما السيدات المتأثرات بشكل مباشر، إلى جانب مشاركين من المجتمع المحلي، بينما شارك المتحدثون والخبراء عبر تقنية الاتصال عن بُعد. وتولّت تيسير الجلسات في كل من الندوتين إحدى السيدات المتأثرات، في خطوة تؤكد على أهمية تمكين الضحايا وقيادتهن للنقاشات المرتبطة بقضاياهن.

شارك في الندوتين ممثلون عن المؤسســة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا (IIMP)، من بينهم: آن ماساجي، أمل نصار، وريم هاشم، إلى جانب شخصيات حقوقية، منهم يوسف وهبة، كاتب التقرير.

هدف ــت اللقاءات إلى شرح مضمون التقرير، تعريف الحاضرات بولاية المؤسســة المســـتقلة، وتعزيز التواصل المباشريين النســـاء المتأثرات والمؤسسات المعنية. كما تمّت الإجابة على أسئلتهن القانونية ومناقشة التحديات التي يواجهنها نتيجة الاختفاء القسرى لأزواجهن أو أقربائهن.

وساهمت هذه الفعاليات في تعريف النساء المتأثرات بعمل المؤسسة، وتمكين المؤسسة من الاطلاع بشكل مباشر على احتياجات الضحايا، بما يضمن وضع تلك الاحتياجات في صلب برامجها واستجابتها المستقبلية.











8 ـ الندوتان القانونيتان اللتان عقدتهما الرابطة بعد سقوط النظام:

تسهيلًا لمشــاركة أوسع من داخل سوريا وخارجها، نظّمت رابطة عائلات قيصر ندوتين ذات طابع قانوني عن بُعد. ساهمت هــذه اللقاءات الافتراضية في توفير منصات حوارية آمنة لعائلات الضحايا والنــاجين والناجيات، ولبناء فهم أعمق لقضايا العدالة والمساءلة.

اتسمت هذه الندوات بمشاركة خبراء قانونيين دوليين، وممثلين عن مؤسسات أممية، إلى جانب عائلات الضحايا وممثلي منظمات مجتمع مدنى.

الندوة الأولى: العدالة الانتقالية ورؤية العائلات

"العدالة الانتقالية ورؤية العائلات"

وذلك بمشـــاركة روابط ميثاق الحقيقة والعدالة في صياغة محاور الندوة، وتحضير الأســـئلة، والمشاركة في إدارتها، بهدف ضمان تمثيل واسع وفعّال لأكبر شريحة ممكنة من عائلات وروابط الضحايا والناجين والناجيات.

سعت هذه الندوة إلى تسليط الضوء على تطلعات العائلات ومطالبها في سياق العدالة الانتقالية، وإبراز رؤيتها الخاصة لمسار العدالة بوصفها جهة صاحبة مصلحة مباشرة وحقوق لا تسقط بالتقادم، في أي عملية عدالة مستقبلية.

حرصت الرابطة على أن تكون هذه الندوة مســاحة مفتوحة للحوار، قائمة على تبادل الخبرات، والنقاش البنّاء، وقد شــارك فيها متحدثون بارزون من ذوي الاختصاص، من بينهم خبراء أمميون، وأكاديميون، وناشطون حقوقيون، ساهموا في إثراء النقاش من خلال تقديم رؤى مقارنة وتجارب دولية متقدمة في مجالات العدالة الانتقالية والمساءلة.

حيث شارك في الندوة كل من السيدات والسادة:

- كارلا كينتانا رئيسة المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا (IIMP)
- وبرت بيتي رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (MIII)
- **مياسة الشـيخ أحمد** ناشطة حقوقية ومدافعة عن حقوق الإنسان
- جمانة سيف المستشارة القانونية الأولى في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية
 - مريم الحلاق الأم المؤسسة لرابطة عائلات قيصر
 - · **ياسمين المشعان** رئيسة رابطة عائلات قيصر.





الندوة الثانية، ندوة مشتركة رابطة عائلات قيصر ومنظمة ملفات قيصر للعدالة.

ضمن الجهـود المبذولة لإبقاء قضية المعتقـلين/ات والمختفين/ات قسرًا حاضرة في الوعي العـام وعلى أجندة العدالة الدولية، نظّمت رابطة عائلات قيصر بتاريخ 26 شباط/فبراير 2025 ندوة عبر منصة "زوم، بالتعاون مع منظمة "ملفات قيصر للعدالة". هدفت هذه الندوة إلى إعادة تسليط الضوء على صور قيصر، التي كشفت للعالم حجم الجرائم والانتهاكات المروّعة التي ارتكبها النظام السوري السابق بحق المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز، والتي تحوّلت إلى رمز عالمي لمعاناة الضحايا، ونداءً دائمًا لمحاسبة الجناة وعدم الإفلات من العقاب.

شارك في الندوة من منظمة ملفات قيصر السيد أسامة العثمان.

كما شارك من رابطة عائلات قيصر كل من السيدات والسادة:

مريم الحلاق، ياسـمين المشـعان، حسام البلخي، منال أبازيد، وشـذى كيلو، حيـث قدّموا مداخلات سـلطت الضوء على الجوانب الإنسانية والقانونية لقضيـة المعتقـلين/ات والمختـفين/ات، وانعكاسـاتها العميقـة على عائـلات الضحايا. كما استعرضوا تجاربهم/ن الشـخصية في مواجهة آثار الاختفاء الـقسري، وأكدوا على أهمية تبنّي مسـار عدالة انتقالية حقيقية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، يضمن تحقيق المحاسبة، وكشف الحقيقة، وجبرالضرر، ومنع التكرار و تخليد ذكرى الشهداء.

تــميّزت هــذه النــدوة بحضــورواســع لعائــلات الضحايا، حيث شــكّلت منصــة مفتوحة للحوارمع الســيد أســامة العثمان حــول صورقــيصر، وعلى الــدورالمحوري للعائلات في الدفع نحو المســاءلة، وأهمية مشاركتهم الفاعلة في حماية الأدلة وتوثيق الانتهاكات.

وقد عكسـت هذه المشــاركة الواسعة مدى التزام العائــلات بقضية ذويهم، واســتعدادهم للانخراط الجاد في مسارات العدالة وكشف الحقيقة.





9 ـ تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأممية من خلال توقيع مذكرات تفاهم:

في إطار تعزيز التعاون المؤسسي، وسعيًا لتنسيق الجهود في مجال التوثيق والمساءلة، أقامت الرابطة شراكات استراتيجية مع عدد من الجهات الفاعلة، سواء من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية أو من المؤسسات الأممية ذات الصلة. وقد تُوّج هذا التعاون بتوقيع مذكرات تفاهم رسمية مع الجهات التالية؛

- · الآلية الدولية المحايدة والمستقلة سوريا. (IIIM)
- المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP).
 - المركز الأوروبي لحقوق الانسان والحقوق الدستورية (ECCHR).
 - المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM).
 - منظمة ملفات قيصر للعدالة.
 - · رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا.
 - الكاتبة والصحفية الفرنسية غارانس لوكين.
 - منظمة حقوقيات.

تُحــدّد هذه المذكرات إطارًا للعمل المشترك في مجالات تبــادل المعلومات، وتوثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم الفني، وبناء القدرات، وتحريك آليات المحاســبة الدولية. كما تهدف إلى تعزيز التنسيق وتفادي الازدواجية في الجهود، بما يضمن حماية حقوق الضحايا ورفع صوتهم في المحافل الإقليمية والدولية.













خاتمة:

مع سقوط النظام السوري البائد، تكتسب مسارات العدالة الانتقالية أهمية خاصة في هذه المرحلة المفصلية. وستستمر رابطة عائلات قيصر في سعيها الحثيث والمتواصل لضمان إشراك عائلات الضحايا في بناء عملية عدالة شاملة، تعترف بالجرائم المرتكبة، وتُحقّق المحاسبة، وجبر الضرر، وتمنع التكرار.

هذا التحوّل قد يُعيد توجيه جهود الرابطة بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة، وبما يُسهم في صياغة المســـتقبل المأمول: مستقبل قائم على العدالة، والكرامة، واحترام حقوق الإنسان في سوريا.



أنشطة رابطة عائلات قيص في ميدان القانون والعدالة والمساءلة

إعداد: شذى كيلو

الفترة المشمولة: من يناً ير/كانون الثاني 2023 حتى مايو/أيار 2025

